

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع

جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الموعد المحدد النهائي المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية، موجز تنفيذي

مقدم من الأردن*

أين وصل العمل الذي أُجِّز حتى الآن في إطار البرنامج الوطني لإزالة الألغام في الأردن؟

١- أمر الراحل صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال القوات المسلحة الأردنية في ١٩٩٣ بالبدء في عمليات إزالة الألغام لأسباب إنسانية. وكانت التزاعات مع البلدان المجاورة في عام ١٩٤٨، ثم في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩، وأخيراً في السبعينات من القرن الماضي قد خلّفت ما يقارب ٦٠ مليون متر مربع من المناطق المشتبه بأنها خطيرة موزعة على ٥٠٠ من حقول الألغام تحتوي على ٣٠٥ ٠٠٠ لغم مزروعة في الأردن. ومن أصل هذا المجموع، هناك نحو ٢١٦ ٠٠٠ من الألغام المضادة للأفراد و٨٩ ٠٠٠ من الألغام المصنفة كألغام مضادة للمركبات.

٢- وخلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٧، تمت إزالة ١٢٩ ٨٠٠ لغم مضاد للأفراد بالإضافة إلى ٤١ ٨٩٧ من الألغام المضادة للمركبات و٤٠ ٠٠٠ من الذخائر غير المنفجرة. ومن الناحية المكانية، تمت إزالة الألغام من ١٦ مليون متر مربع، كما تم تطهير ٣٤ مليون متر مربع إضافية بواسطة برنامج تطهير الأرض الذي تنفذه الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل؛ وقد تبقى نحو ١٠ ملايين متر مربع تحتوي على ما يقارب ١٣٦ ٠٠٠ من الألغام الأرضية على طول الحدود الشمالية.

٣- وقد أثرت تبعات التزاعات الماضية على اقتصاد الأردن وتنميته الاجتماعية، بينما شكلت تهديداً إنسانياً كبيراً على نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من البشر (٨ في المائة من سكان الأردن) يعيشون على مقربة من حقول الألغام هذه. ومن الطبيعي أن هذه الألغام الأرضية قد أسفرت عن خسائر في الأرواح. ووفقاً لقاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بالضحايا، بلغت حوادث الألغام المبلّغ عنها ٧٥٥ حادثاً (٦٤٠ إصابة و١١٥ حالة وفاة) في الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٧. والضحايا عادة من المدنيين الذين يمارسون أنشطتهم اليومية من رعي وزراعة، أو من العسكريين الذين

* قُدِّمت هذه الوثيقة بعد التاريخ المحدد بمجرد ورودها إلى الأمانة.

نتجت إصابتهم عن المشاركة في أنشطة إزالة الألغام أو في الدوريات العادية. ويقع معظم حقول الألغام في الأردن، البالغ عددها ٥٠٠ حقل، في أكثر المناطق خصوبة، وهي تحديداً منطقة وادي الأردن. وقد شكّل هذا، بطبيعة الأمر، عائقاً رئيسياً أمام تنمية المنطقة، فضلاً عن التسبب في الإجهاد والقلق لأفقر مواطني الأردن الذين ليس بوسعهم الوصول إلى أراضيهم لغرض الزراعة.

٤- ونتيجة لذلك، ازداد تصميم الراحل جلالة الملك الحسين على أن يتولى الأردن زمام الأمور في التصدي لمشكلة الألغام الأرضية في الأردن، وأن يثبت التزامه بتخليص أراضيهِ من آفة الألغام الأرضية، وذلك بأن أصبح الأردن أول دولة عربية تنضم إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في ١٩٩٨، التي صدق عليها في وقت لاحق في العام نفسه. ولم ينضم الأردن إلى الاتفاقية من أجل الإعلان والدعاية ولا من أجل إرضاء الآخرين، بل من أجل توفير بيئة آمنة لمواطنيه وتقديم الرعاية للمصابين. وحتى صيف ٢٠٠٧، ظل الأردن الدولة الوحيدة في المنطقة التي انضمت إلى الاتفاقية. وامثالاً للمادة ٤ من الاتفاقية، دمر الأردن مخزونه البالغ ٩٢ ٣٤٢ من الألغام المضادة للأفراد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٥- وفي عام ٢٠٠٠، صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل، وهو المرسوم الذي سنته الحكومة لاحقاً في شكل قانون. والغرض من إنشاء الهيئة هو أن تتولى العمل على إزالة الألغام في الأردن قيادة مدنية لديها إمكانية أفضل للوصول إلى الجهات الدولية المشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام. بيد أن الهيئة لم تعمل بكامل طاقتها حتى عام ٢٠٠٤ عندما عُينت إدارة جديدة لقيادة الهيئة ودفع جهود الأردن في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي عام ٢٠٠٦، أدركت الهيئة أن السرعة التي تتم بها عملياتها لإزالة الألغام لأسباب إنسانية لن تكون كافية للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونتيجة لذلك طلبت المساعدة من المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية لتنفيذ عمليات إزالة الألغام في جنوب الأردن، في حين واصل سلاح المهندسين الملكي عملياته في وادي الأردن. وأسهم الأردن سنوياً في برنامج لتطهير الألغام خلال الـ ١٥ عاماً الماضية، وزاد التمويل الدولي زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٤. وقد وضع الأردن خطة عمل وطنية لإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، تحدد بوضوح معالم مبادرات المملكة فيما يخص الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. وقد شكلت هذه الخطة الأساس الذي استندت إليه الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل في طلبها الدعم من الدول المانحة.

٦- وفيما يخص منع وقوع المزيد من الحوادث، قام سلاح المهندسين الملكي، منذ عام ١٩٩٣، بتسييج جميع حقول الألغام في الأردن وبوضع علامات عليها لمنع السكان المدنيين من الدخول إليها، كما أنه يواصل عملياته الشهرية لتفحص وصيانة هذه الأسيجة والعلامات. وأُطلق كذلك في عام ٢٠٠٧ برنامج التوعية بخطر الألغام. وقد استفاد حتى الآن من البرنامج، من خلال نشاطيه الأساسيين وهما: "التثقيف العام" و"التواصل مع المجتمعات المحليّة في مجال الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام"، ١٦ ٠٠٠ شخص بحضور الدورات المخصصة للتوعية، بينما تستهدف أنشطة البرنامج غير المباشرة ما يقارب ٧٥ ٠٠٠ شخص عن طريق المعارض وتوزيع المطبوعات والزيارات المتزلية في أثناء إجراء دراسات لتقييم الاحتياجات وتحديد السلوكيات المحفوفة بمخاطر.

٧- وعلاوة على ذلك، أنشأت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل في عام ٢٠٠٦ فريقاً لإدارة الجودة يُعنى بمراقبة الجودة وضمانها في جميع الأنشطة التي ينفذها سلاح المهندسين الملكي والمنظمة النرويجية للمساعدة

الشعبية في الأردن. ويتلقى الفريق تدريباً منتظماً في تطوير القدرات، كما زاد عدد أعضائه ليصبح ١٨ عضواً، وذلك لتلبية احتياجات الأنشطة المتزايدة المتصلة بإزالة الألغام. ويستعمل الأردن أحدث الأساليب والمعايير لإزالة الألغام والاستقصاء التقني وضمان ومراقبة الجودة. وتستند هذه الأساليب والمعايير إلى المعايير الدولية لمكافحة الألغام، التي جرى تعديلها وفقاً لحالة الألغام الأرضية في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الأردن طريقة للقيام سرّاً بتطهير المناطق المشتبه في وجود ألغام بها، والتي تبين في نهاية الأمر أنها ليست خطيرة.

٨- وفيما يخص التشريعات، أنشأت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل لجنة في عام ٢٠٠٦ أعضاءها من داخل الهيئة ومن خارجها يمثلون وزارة العدل وإدارة القضاء العسكري وإدارة الاستخبارات العامة وجامعة الأردن ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك لدراسة وفحص القوانين السارية في الأردن ذات الصلة بالألغام الأرضية والتزامات الأردن التشريعية تجاه اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. واستنتجت اللجنة أن الأردن لديه قوانين تتناول مسألة الألغام الأرضية ولكن يجب سن قانون جديد يجعل من الأردن بلداً يمثل امتثالاً تاماً للاتفاقية. وفي وقت تال، أُعدّ مشروع القانون هذا ثم صدر في آذار/مارس ٢٠٠٨ بوصفه "القانون الوطني لحظر الألغام".

٩- وأخيراً، يجب الإشارة إلى أن الأردن أخذ على عاتقه عبئاً كبيراً تمثل في استضافة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية. وكان يهدف من وراء ذلك إلى نشر رسالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط مفادها أنه يجب القضاء على الألغام الأرضية، فضلاً عن مضاعفة جهوده في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن باستضافته الاجتماع كان يأمل في أن يُسلط الضوء على ما يقوم به من عمل في مجال مكافحة الألغام. بموجب المادة ٥، وأن يُشجع الدول غير الأطراف في الاتفاقية المتأثرة بالألغام وغير المتأثرة بها على الانضمام إلى الاتفاقية. وقد كُتِل الاجتماع بنجاح كبير وكشف بجلاء عن مدى جدية الأردن في التعامل مع مسألة الألغام الأرضية.

ما هي الظروف التي تحول دون الأردن وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوثة بحلول الموعد النهائي المحدد؟

١٠- فيما يلي الأسباب التي تحول دون الأردن والوفاء بالتزاماته بموجب المادة ٥ بحلول الموعد النهائي المحدد في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩:

(أ) الجيش وحده هو الذي كان ينسق الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام خلال السنوات الأولى: خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤، تولت القوات المسلحة الأردنية إدارة الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام على أفضل نحو ممكن. وقد كانت النوايا دائماً حسنة ولكن القدرة على تحقيق تقدم كبير في مجال إزالة الألغام لم تكن متوفرة. وعلاوة على ذلك، وجد الجيش أن تكلفة إزالة الألغام باهظة إلى أبعد حد، وسرعان ما عجز عن تمويل عمليات الإزالة بالسرعة وال المدى المتوقعين. وبما أن الجيش كان يتصدر قيادة الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام خلال تلك الفترة، فقد أحجم معظم الدول المانحة عن الإسهام في تقديم الدعم الضروري للغاية، وفضل ألا يساعد سوى في عمليات موثوقة تتولاها جهات مدنية.

(ب) لم تكن هنالك هيئة فعالة تتولى الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام حتى ٢٠٠٤: خلال فترة السنوات الخمس الأولى التي سبقت انضمام الأردن إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لم تكن هنالك هيئة

تتولى الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. ورغم أن الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل قد أنشئت، في حقيقة الأمر، قبل بضع سنوات (٢٠٠٠)، فإنها واجهت منذ البداية مشاكل عويصة ناتجة عن البيروقراطية وضعف الإدارة. ونتيجة لذلك استمر الجيش في سد الفراغ، كما ذكر أعلاه، عن طريق بذل أفضل ما في وسعه للقيام بأعمال التطهير ولتولي دور القيادة بصورة عامة. بيد أن عام ٢٠٠٤ مثل نقطة تحول في حياة الهيئة، بتعيين رئيس جديد ومجلس إدارة جديد ومدير جديد، ومستشار تقني أول تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكُلفت هذه الأطراف بولاية صعبة تتمثل في تسريع عملية إزالة الألغام وتعزيز القدرات وترشيد جميع جوانب الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. وقد سمح قرار الحكومة الأردنية بتولي زمام الأمور في التصدي لمشكلة الألغام على نحو أفضل، عن طريق تعيين قيادة مدنية جديدة للهيئة قادرة على إحداث التغيير وتحقيق نتائج، بإحراز تقدم ملحوظ. وظلت الهيئة، منذ ذلك الحين، منظمة فعالة ونشطة زوّدت الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام في الأردن بقيادة رشيدة.

(ج) **الزيادة الكبيرة في الشراكات لم تحدث سوى بعد عام ٢٠٠٤:** قبل عام ٢٠٠٤ كانت هنالك اتصالات محدودة مع الجهات الدولية النشطة في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. فقد تلقت القوات المسلحة الأردنية تمويلاً محدوداً للمعدات والآليات، ولكنها لم تستفد كثيراً من التقدم المحرز في مجال العمل الإنساني المتعلق بإزالة الألغام على المستويات الإداري والتقني والمؤسسي. وهكذا، أدت محدودية الحصول على المعرفة الكافية والوصول إلى شبكات المانحين إلى تقليص النتائج التي كان بإمكان سلاح المهندسين الملكي أن يحققها.

(د) **أسباب تقنية:** تسببت الفيضانات العنيفة وتآكل التربة في وادي الأردن في إبطاء عملية إزالة الألغام بدرجة كبيرة. ونظراً لقرب السكان من حقول الألغام في الوادي، اتخذ سلاح المهندسين الملكي احتياطات إضافية - إذ وصل الحفر أحياناً إلى عمق ٣ أمتار - للتأكد من أن جميع الألغام الموجودة على طول ضفة النهر وفي السهول الفيضانية الخصبة التي تُستغل بكثافة لأغراض الزراعة من جانب صغار الملاك والرعاة.

(هـ) **حزام الألغام الواقع على الحدود الشمالية تُرك حتى النهاية بسبب تعقيده وصعوبته:** بما أن مهمة إزالة الألغام هذه اعتُبرت الأصعب بسبب العدد الكبير للألغام والأنماط الغريبة المتبعة في زرعها، فقد تقرر تركها حتى النهاية. وبالإضافة إلى ذلك، استغرق اكتمال خطة إزالة الألغام في المنطقة بعض الوقت لأنه لم يكن ممكناً اعتبار هذه الخطة كمشروع منفصل، بل وجب أن يُنظر إليها بالاقتران مع وضع نظام بديل للأمن الحدودي، وهو نظام استُكملت تفاصيله منذ ذلك الحين. ومن أسباب القلق والتأخير الأخرى، النزاع الحدودي القائم بين الأردن وسوريا الذي لم يُحل حتى الآن.

ما هي فترة التمديد المقترحة ومبررات هذا القدر من الوقت؟

١١ - وفقاً لأفضل تقديرات الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية وسلاح المهندسين الملكي، ستستغرق إزالة الألغام من المناطق الملوثة المتبقية في الأردن (حزام الألغام الواقع على الحدود الشمالية) فترة لا تقل عن أربع سنوات اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويعني ذلك أن فترة التمديد المطلوبة ثلاث سنوات بعد الموعد النهائي المحدد وفقاً للاتفاقية: ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ - ١ أيار/مايو ٢٠١٢.

١٢- وقد خصّص في إطار هذا المشروع على وجه التحديد، عدد كبير من الأصول دعماً لجهود إزالة الألغام، إلا أن ذلك لا يُعتبر عاملاً حاسماً لأن الجهة المكلفة بعمليات الإزالة تفضل استخدام فريق أصغر من مزيلي الألغام المؤهلين تأهيلاً عالياً وبسط سيطرة تامة على منطقة العمليات بدلاً من أن يكون لديها عدد كبير من أفرقة إزالة الألغام مع سيطرة أقل. تلك هي وجهة نظر الجهة المكلفة بعمليات الإزالة والهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل لأن حقول الألغام المعنية خطيرة للغاية ومن الصعب إزالة الألغام منها، ولأنه يجب ترجيح المسائل المتصلة بالسلامة في جميع الأوقات.

ما هي الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد؟

١٣- إن الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد المطلوب ضخمة لأن حزام الألغام على الحدود الشمالية يقع على مقربة من العديد من البلدات والمجتمعات المحلية الحدودية. ولهذا السبب أجرت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل، بالاشتراك مع المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، "دراسة للتعديلات التحديثية المتعلقة بالألغام الأرضية" تضمنت تحليلاً مفصلاً للمنطقة برمتها. وفيما يلي بعض أبرز نتائج الدراسة:

١٤- جرى تحديد ٤٨ مجتمعاً محلياً تبين أن ٣٤ منها تعاني بسبب الألغام التي تؤثر في حياة ٦٣ ٠٠٠ شخص. وسبل كسب الرزق الرئيسية للمجتمعات المحلية المتأثرة هي الزراعة والرعي. ولا تزال الألغام تعيق استغلال مساحة تُقدر بنحو ١٠,٥ ملايين متر مربع، وتحول بالتالي دون تحقيق التنمية البشرية. وتفيد تقارير واردة من جميع القرى المتأثرة أن النقص الحاد في الأراضي يشكل شاغلاً من الشواغل الرئيسية لأن جميع الأراضي في المنطقة الشرقية، على وجه الخصوص، يملكها أفراد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلنت المنطقة منطقة اقتصادية حرة، وهكذا تضاعف سعر الأرض ثلاثة أمثال.

ما هي خطة الأردن للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد؟

١٥- إن الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل واثقة تماماً من أنها ستنجح، بفضل شبكتها القوية من الشراكات المحلية والدولية، في الوفاء بالتزاماتها بإزالة الألغام خلال الوقت المطلوب. وسيكون ذلك ممكناً على وجه الخصوص بسبب توفر جميع عناصر النجاح مثل الإرادة السياسية، وتولي السلطات الوطنية زمام الأمور، والتخطيط السليم، والخبرة والقدرة التقنيتين، والتنسيق الجيد، والقيادة الحكيمة والقوى العاملة، والتمويل، بوصفه العنصر الأهم.

١٦- ونظراً للنجاح الذي كُلت به أنشطة إزالة الألغام التي اضطلعت بها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية في جنوب الأردن (منطقة وادي عربة) خلال السنتين الماضيتين، قررت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل أن تسند إلى المنظمة كذلك مهمة إزالة الألغام في حزام الألغام الشمالي. وعلى الرغم من أن المنظمة هي الجهة الوحيدة التي تتولى التنفيذ، فقد تم تخطيط العملية بكامل جوانبها وتنسيقها بعناية فائقة مع الهيئة وسلاح المهندسين الملكي.

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع إزالة الألغام هذا لا مثيل له لأنه جزء من مشروع كبير هو مشروع النظام الجديد للأمن الحدودي الذي سيُقام حيث كانت توجد الألغام. ويتضمن المشروع أساساً ثلاث مراحل هي: إزالة الألغام التي ستتولاها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وأنشطة ضمان الجودة والتحقق التي يضطلع

بها فريق إدارة الجودة التابع للهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل، وأخيراً وضع نظام أمني جديد يتولاه سلاح المهندسين الملكي. ويضاف إلى ذلك بعد آخر يتمثل في تأمين الحدود بواسطة الجيش (التصدي للانتهاكات) في أثناء استمرار عملية إزالة الألغام. ويرد في المرفق عرض أكثر تفصيلاً للتحديات وخطة العمل للتغلب عليها.

١٨ - أما فيما يخص النزاع الحدودي القائم بين الأردن وسوريا، فإن المسألة تتعلق بصفة رئيسية بالنصف الغربي لحزام الألغام، وعليه فإن عمليات إزالة الألغام ستبدأ في النصف الشرقي أولاً. ويؤمل، بالطبع أن يكون النزاع الحدودي قد تمت تسويته بحلول الوقت الذي يُتوقع أن تبدأ فيه عمليات إزالة الألغام في الجزء الغربي من حزام الألغام.

١٩ - وقد خاطبت القيادة الأردنية السلطات السورية بشأن هذه المسألة، وأنشئت لجنة مشتركة أردنية - سورية من أجل التعجيل بحسم النزاع والاتفاق على ترسيم الحدود بشكل نهائي.

ما هي الوسائل المالية والتقنية المتاحة للأردن للوفاء بالتزاماته خلال فترة التمديد؟

٢٠ - ستتولى الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل إدارة مشروع الحدود الشمالية، كما ستكون مسؤولة عن إدارة الجودة لعمليات إزالة الألغام التي تنفذها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وسيقدم سلاح المهندسين الملكي الدعم في إطار عمليات التخلص من المعدات المتفجرة، كما سيتولى مسؤولية إقامة النظام البديل للأمن الحدودي. وبالاعتماد على ما قُدم في الفترة الأخيرة من دعم دولي كبير (المرفق الأول)، تمكنت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل من جمع ١٣ مليون دولار لمشروع الحدود الشمالية عن طريق اتحاد يتكون من ستة مانحين هم: أستراليا وألمانيا والجماعة الأوروبية وكندا والنرويج واليابان.

- - - - -